

المسؤولية المجتمعية للمنظمات

في هذا التقرير، حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المسؤولية المجتمعية للمنظمات باعتبارها منهجية إرادية تبرز الأسلوب الذي بواسطته تتعامل المنظمات مع الآثار الحالية والمستقبلية لأنشطتها على المجتمع وعلى البيئة، بهدف تحقيق الهدف الثلاثي، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من المستوى المتزايد لوعي مختلف المنظمات بأهمية إدماج هذا المفهوم في نطاق أنشطتها، وفي نطاق سياساتها التنموية، لاتزال هناك العديد من أوجه القصور، سيما على مستوى الإطار التشريعي والحكامة، وتحديد دور الفاعلين، والشفافية، وحقوق الإنسان. وبالتالي فإن ذلك لا يسمح للمسؤولية المجتمعية للمنظمات بالاضطلاع بدورها كاملا باعتبارها رافعة تشجع المنظمات على الانخراط في منهجية التنمية المدمجة والمستدامة.

توصيات المجلس

اقترح المجلس سلسلة من التوصيات الرامية إلى تحديد الدعائم التي يتعين أن يركز عليها تنفيذ مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات، بطريقة تدريجية وتشاركية.

يتعلق الأمر، أولا، بإرساء حكامه قائمة على احترام القانون والاتفاقيات الدولية، ثم بعد ذلك إجراء حوار مستمر بين مختلف الأطراف المعنية بهدف خلق قيمة مشتركة، وأخيرا وضع رؤية عرضانية للمنظمات ذات بعد رباعي الأطراف يدمج الدولة والنسيج الاقتصادي والمجالات الترابية والمجتمع المدني.

وبقدر ما تهم هذه التوصيات الدولة، باعتبارها منظما وفاعلا، بقدر ما تهم النسيج الاقتصادي والمجالات الترابية والمجتمع المدني.

إن المطلوب من الدولة إضفاء الطابع الرسمي على التزامها من أجل تحقيق تنمية مدمجة، وخاصة بتشجيع المبادرات المعتمدة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات لجميع الأطراف المعنية. كما يتعلق الأمر كذلك بوضع إطار للحكامة الوطنية خاص بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات، عبر إنشاء منظومة من القواعد والقيم التي يجب احترامها، وتعزيز الاستثمار المسؤول اجتماعيا على مستوى السلطات العمومية، سيما

سلطات التقنين المالي، عبر اعتماد أدوات تنظيمية وأطر مرجعية تتماشى مع المعايير الدولية في هذا الشأن. كما يوصي المجلس بإعداد ميثاق للإدارة المسؤولة، وتطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات على الدولة المشغلة، فضلاً عن اعتماد سياسة مسؤولة للمشتريات العمومية، وهو مبدأ ينطبق كذلك على القطاعين العام والخاص.

كما يدعو المجلس إلى دعم وتوسيع نطاق علامة المسؤولية المجتمعية للمقاولات التي أحدثها لتشمل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وتشجيع المقاولات على نشر تقارير مدمجة، وتشجيع الأشكال الجديدة لريادة الأعمال المدمجة، وإدراج المسؤولية المجتمعية للمنظمات في أجندة المجالس الإدارية للمقاولات العمومية، وحثها على نشر حسابات خارج المالية.

وعلى صعيد المجتمع المدني والمجالات الترابية، يدعو التقرير إلى دعم منظمات المجتمع المدني بتمكينها من الوسائل البشرية والمالية اللازمة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني، وكذا تمكين المركزيات من مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات باعتبارها وسيلة للرفع من النجاعة الداخلية وجعل العمل النقابي أداة لتطور المسؤولية المجتمعية للمنظمات داخل المقاولات. وعلى صعيد المجالات الترابية، يدعو المجلس إلى تفعيل تدبير الاستدامة على المستوى المجالي، وتعزيز القدرات المتعلقة بمفهوم ومبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات في صفوف المنتخبين والفاعلين العموميين في المجالات الترابية.